مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 325، جنيف، 29 تشرين الأول/ أكتوبر - 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 **الوثيقة: GB.325/POL/8**

قسم وضع السياسات
جزء التعاون من أجل التنمية

POL

التاريخ: ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥
الأصل: إنكليزي

البند الثامن من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وتسّلط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة، بما في ذلك برنامج الانتعاش في غزة.

ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علماً باستمرار الوضع المحفوف بالصعوبات أمام العمال الفلسطينيين وعائلاتهم والتطورات في برنامج التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في الأراضي العربية المحتلة؛ (ب) تقديم الدعم إلى برنامج منظمة العمل الدولية للعمل اللائق في فلسطين، بما في ذلك عمليات تدخلها لإنعاش غزة، من خلال تعزيز الالتزام مع هيئاتها المكونة الثلاثية والشركاء الدوليين سعياً إلى إيجاد حلول أطول أجلاً وتوسيع آفاق العمالة؛ (ج) توفير المزيد من الإرشاد بشأن استجابة منظمة العمل الدولية وبرنامجها المعزز للتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى انعكاسات حشد موارده (انظر الفقرة ٣١).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا ينطبق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، ٢٠١٥.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً - معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وهي تغطي برنامج عمل المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، المنفذ بالشراكة مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية. وتسّلط الوثيقة الضوء على مبادرات منظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة، بما في ذلك الأزمة المتفشية في غزة، منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.

٢. وقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض بعملية سلام متعثرة واستمرار انعدام الاستقرار السياسي وتصاعد التوترات في الضفة الغربية ومستويات عالية من الحرمان في غزة. كما علّقت إسرائيل مفاوضات السلام المستهلة في تموز/ يوليه ٢٠١٣. أما حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، المشكّلة في حزيران/ يونيه ٢٠١٤، فقد جرى حلها بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيه ٢٠١٥. ووقت إعداد هذه الوثيقة، لم تكن حكومة جديدة قد شُكلت بعد بسبب التوترات بين الأحزاب الفلسطينية.

٣. وعقب العملية العسكرية الإسرائيلية في تموز/ يوليه - آب/ أغسطس ٢٠١٤ في غزة،[١] حذرت وكالات الإغاثة الدولية العاملة في غزة في شباط/ فبراير ٢٠١٥، من أنّه لا يزال ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ فلسطيني مهجرين هذا الشتاء، يعيشون في "ظروف صعبة في المدارس وأماكن إيواء مؤقتة غير مجهزة للإقامة لفترة طويلة".[٢] ولم تقدم الجهات المانحة جزءاً كبيراً من المبالغ (ما مجموعه ٥,٤ مليار دولار أمريكي) التي وعدت بها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. ومواد إعادة الإعمار لا تدخل غزة إلا بشكل محدود. وبالرغم من أن العمل في إعادة إعمار البنية التحتية قد استهل ببطء، لا يزال ١,٨ مليون مواطن في غزة يعانون من وضع إنساني حرج للغاية.

٤. وكان المدير العام، في ملحق التقرير الذي قدمه إلى الدورة الرابعة بعد المائة (٢٠١٥) لمؤتمر العمل الدولي عن *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، قد دّق ناقوس الخطر إزاء التدهور المستمر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي العربية المحتلة. وفي الوقت نفسه، أشاد التقرير ببعض ما أنجزته الحكومة الفلسطينية في مجال تعزيز مؤسسات من قبيل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية - المصرف المركزي مستقبلاً - ووضع آليات للضمان الاجتماعي وتوسيع الإطار القانوني، بما في ذلك قانون العمل.

٥. وواصل العجز المالي ارتفاعه في عام ٢٠١٤ نتيجة نقص الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة وتوقف تدفق إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل. وراكمت السلطة الفلسطينية متأخرات وديوناً كثيرة، مما جعلها غير قادرة على حفز النمو الاقتصادي أو الاستثمار في تنمية مولدة لفرص العمل.

٦. وشهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام ٢٠١٤ أول تراجع له من سنة إلى أخرى منذ عام ٢٠٠٦. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، محسوباً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤، بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، ويدخل في هذه النسبة تراجعٌ بنسبة ١٥,٢ في المائة في غزة ونموٌ بنسبة ٥,١ في المائة في الضفة الغربية. وانعكس الانكماش أيضاً في تراجع بنسبة ٣,٣ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[٣]

[١] انظر الوثيقة GB.322/POL/7(Rev.1).

[٢] بيان مشترك من ٣٠ وكالة إغاثة دولية: "يجب أن لا نفشل في غزة"، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥، على الموقع التالي: http://www.ochaopt.org/documents/30_aid_agencies_joint_statement_26_feb_2014_eng.pdf.

[٣] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع ٢٠١٤)"، تقرير صحفي، آذار/ مارس ٢٠١٥، قاعدة بيانات الحسابات القومية.

٧. ومن شأن استمرار الأزمة الإنسانية في غزة وانعدام الفرص الاقتصادية والتقدم الضعيف في حكومة الوفاق الوطني، أن تولد ضغوطاً على سبل عيش مئات الآلاف من الفلسطينيين، مما يحد من سبل حصولهم على فرص اقتصادية وعمل لائق. واستقصاء القوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن الربع الأول من عام ٢٠١٥، أظهر معدل بطالة يبلغ ٢٥,٦ في المائة ككل و٤١,٦ في المائة في غزة. ومعدل البطالة هو الأعلى في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً، إذ يبلغ ٤١,٥ في المائة (٢٦ في المائة بالنسبة إلى الرجال و٦١ في المائة بالنسبة إلى النساء).[٤] وتظل معدلات بطالة الشباب من بين أعلى المعدلات في المنطقة، وهي ترتبط إيجابياً بارتفاع مستويات التعليم.[٥]

ثانياً - التقدم العام المحرز في تنفيذ البرنامج

٨. تمشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١٤-٢٠١٦) واستراتيجية قطاع العمل الخاصة بها، يعطي برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ الأولوية إلى المساعدة التقنية في مجالات إدارة سوق العمل والاستخدام والحماية الاجتماعية. ويتمشى برنامج العمل اللائق مع *إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لدولة فلسطين*،[٦] الذي يتضمن كأول مجال من المجالات الستة ذات الأولوية فيه، "التمكين الاقتصادي وسبل العيش والأمن الغذائي والعمل اللائق".

٩. وفي إطار خطة دعم الأمم المتحدة لتحويل قطاع غزة، أطلقت منظمة العمل الدولية في شباط/ فبراير ٢٠١٥ برنامج الاستجابة للطوارئ مترافقاً بتمويل أساسي يقارب مليون دولار أمريكي. ويستند البرنامج إلى استنتاجات الإطار المفصل لتقييم الاحتياجات والانتعاش لصالح قطاع غزة،[٧] ولا سيما دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية بعنوان *"أثر نزاع عام ٢٠١٤ في غزة على فقدان الناس لوظائفهم: تقييم منظمة العمل الدولية للأضرار واستراتيجية تعافي"*، نُشرت في آذار/ مارس ٢٠١٥.[٨] والمشروع المنفذ بالشراكة مع الهيئات المكونة والمؤسسات الأكاديمية وأصحاب المصلحة المحليين، يعطي الأولوية إلى الدعائم الثلاث لسبل العيش والعمالة الطارئة وتنمية المهارات وتعزيز قدرة الهيئات المكونة على النهوض بنهج العمل اللائق في مواجهة الأزمات وتحقيق الانتعاش. وتشمل الإنجازات الرئيسية إطلاق برامج تستبدل الأصول وتدعم وظائف القطاع الخاص من أجل تسهيل إعادة الإعمار وتوفير المعدات والتدريب لتعاونية صيادي الأسماك وتنقيح مناهج الجامعة الإسلامية في غزة، لتلبية احتياجات عملية إعادة الإعمار. وجرى إطلاق المزيد من البرامج لتدريب الأشخاص المعوقين وبناء القدرات التقنية وقدرات تنظيم المشاريع لدى النساء وتقييم ظروف العمل في قطاع البناء في غزة. وتعهدت منظمة العمل الدولية بتعزيز قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في غزة من خلال توفير التدريب وتنسيق عمليات تقييم الاحتياجات التنظيمية، بهدف تعميم مبادئ العمل اللائق والحوار الاجتماعي في عملية إعادة الإعمار.

[٤] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مسح القوى العاملة، دورة كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠١٥: (الربع الأول/٢٠١٥)"، تقرير صحفي، أيار/ مايو ٢٠١٥؛ انظر أيضاً: "مسح القوى العاملة، دورة كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠١٤: (الربع الأول/٢٠١٤)"، تقرير صحفي، أيار/ مايو ٢٠١٤.

[٥] انظر:
T. Sadeq and S. Elder: *Labour market transitions of young women and men in the Occupied Palestinian Territory*, ILO Youth Employment Programme, Employment Policy Department (Geneva, ILO, 2014).

[٦] اقترح نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تمديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليشمل عام ٢٠١٧، بغية جعل إطار عمل الأمم المتحدة القادم للمساعدة الإنمائية (بدءاً من عام ٢٠١٨) يتسق مع دورة التخطيط القادمة للحكومة الفلسطينية. وتقوم الحكومة الفلسطينية حالياً بالنظر في هذا الطلب.

[٧] تمت صياغة هذا التقرير من خلال شراكة بين الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة، استناداً إلى طلب من الحكومة الفلسطينية لتنوير خطة الانتعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وهي بانتظار أن تعتمدها الحكومة الفلسطينية.

[٨] انظر:
ILO: *The "Disemployment" Impact of the 2014 Conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy*, ILO Regional Office for Arab States (Beirut, ILO, 2015), http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_356563/lang--en/index.htm.

١٠. وبرنامج التعاون الإنمائي الحالي لمنظمة العمل الدولية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك برنامج إنعاش غزة، يضم مجموعة من المشاريع بموارد تصل إلى ما يقرب من ٤ ملايين دولار.[٩] ومن مجموع الموارد الواردة في برنامج العمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، جرى تخصيص ٦٢ في المائة منها للنهوض بالعمالة، يليها ١٤ في المائة للحماية الاجتماعية و١٣ في المائة للأنشطة ذات الصلة بمعايير العمل و١١ في المائة للحوار الاجتماعي. ويتلقى برنامج العمل اللائق مساهمات من حكومة الكويت ومؤسسة التعاون ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة العمل الدولية. وتموّل حكومة الكويت ٥٤ في المائة من برنامج منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتبذَل جهود إضافية لجمع الأموال من أجل دعم قضايا الجنسين وتنمية التعاونيات وتطوير المهارات وعمالة الشباب والضمان الاجتماعي.

١١. وقد احتفظت منظمة العمل الدولية بمكتب تمثيلي في القدس، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت، منذ عام ١٩٩٥. ويضم مكتب القدس أربعة موظفين على الميزانية العادية وموظفاً واحداً على التعاون الإنمائي وموظفين على التعاون الإنمائي متواجدين في غزة لدعم برنامج الانتعاش لمنظمة العمل الدولية هناك.

ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١ - تعزيز حقوق العمال وتحسين إدارة سوق العمل

١٢. وافقت مجموعة العمل الثلاثية وأكثر المعنية بإصلاح قانون العمل، على خطة عمل لهيكلة أعمالها القادمة. وستقوم مجموعة العمل بتنظيم سلسلة من المشاورات بشأن تشريعات العمل المحدثة بالاقتران بمشورة تقنية من منظمة العمل الدولية، بهدف دعم اعتمادها من جانب الحكومة.

١٣. وقدمت منظمة العمل الدولية تعليقات على مشروع قانون نقابات العمال، الذي أعدته الحكومة الفلسطينية، وهي الآن قيد البحث من جانب الهيئات المكونة. كما تقوم منظمة العمل الدولية بتيسير الحوار بين الهيئات المكونة بشأن مشروع القانون، من خلال تنظيم مجموعة من الاجتماعات وورش العمل.

١٤. واستناداً إلى الصورة البيانية الوطنية عن السلامة والصحة المهنيتين، التي جرى إعدادها بدعم من منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٤، وضعت اللجنة الوطنية المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين سياسة وبرنامجاً جديدين للسلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني. وناقشت الهيئات المكونة تطبيق الصكوك الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، بما فيها اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧). والصيغة النهائية لسياسة وبرنامج السلامة والصحة المهنيتين بانتظار موافقة مكتب المدير العام. بالإضافة إلى ذلك، ترجمت منظمة العمل الدولية القائمة المرجعية لبرنامج "تحسين ظروف العمل في المنشآت الصغيرة" وبرنامج "تحسين العمل في مواقع البناء الصغيرة"، إلى اللغة العربية.

١٥. وبإرشاد من منظمة العمل الدولية، أعدّ اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وثائق مواقف بشأن الضمان الاجتماعي وقوانين العمل، اعتمدتها اللجان الثلاثية المعنية. وقامت منظمة العمل الدولية، كجزء من برنامجها الخاص بإنعاش غزة، بدعم صياغة خطط للمساعدة التقنية بغية الارتقاء بالقدرات التشغيلية للغرف ولنقابات العمال في غزة.

١٦. ولتحسين نفاذ الأشخاص المعوقين إلى سوق العمل، قام موظفو الهيئة الاستشارية الفلسطينية المعنية بتطوير المؤسسات غير الحكومية، بتنفيذ مجموعة من الأنشطة بدعم من منظمة العمل الدولية، بما في ذلك: إجراء مسح لمكاتب التوظيف العامة لاستعراض قدرة الأشخاص المعوقين على الوصول إليها؛ استعراض

[٩] يشمل هذا الرقم كافة الموارد من خارج الميزانية والحساب التكميلي للميزانية العادية، بالإضافة إلى موارد الميزانية العادية المخصصة لبرنامج إنعاش غزة في عام ٢٠١٥. ويستثني المشاريع الإقليمية التي تشمل أيضاً الأرض الفلسطينية المحتلة.

التشريعات؛ تقديم تدريب يقوم على المهارات لصالح الباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة؛ تنظيم جلسات توعية تستهدف الهيئات المكونة.

١٧. وعقب انضمام الفلسطينيين إلى بعض الصكوك الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عقدت منظمة العمل الدولية ورشة عمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لمساعدة الوزارات الأساسية على التآلف مع الأحكام المتعلقة بالحق في العمل وعملية التبليغ، من أجل دعم إدماج المعايير الواردة في المعاهدات في الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة.

٢ - دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي

١٨. تقوم اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي، بدعم من منظمة العمل الدولية، بوضع الصيغة النهائية لقانون الضمان الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم، وسيجري عرضه على الحكومة لاعتماده في الفصل الأخير من عام ٢٠١٥. وتسعى منظمة العمل الدولية حالياً إلى الحصول على دعم من الجهات المانحة يبلغ قرابة ٣,٧ مليون دولار من أجل دعم عملية إنشاء مؤسسة مستقلة للضمان الاجتماعي، من شأنها أن تدير شؤون النظام الوطني الجديد للضمان الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص.

١٩. وبغية حفز التعاون بين بلدان الجنوب، نظمت منظمة العمل الدولية جولات دراسية لأصحاب المصلحة إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في عُمان، ودعمت مشاركتهم في مؤتمرات إقليمية عن الضمان الاجتماعي. ومن المخطط له استهلال حملة لاستثارة الوعي بشأن النظام الجديد، في صفوف العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص.

٢٠. وفي إطار برنامج إنعاش غزة، سوف تجري منظمة العمل الدولية تقييماً للمساعدة النقدية بغية إجراء عملية مسح لإعانات الأطفال في غزة وتقييم تكاليف الإعانات النقدية الطارئة لصالح الأطفال (بهدف تحويلها إلى إعانة للأطفال كجزء من أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية).

٣ - تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

٢١. تنفذ منظمة العمل الدولية، من خلال برنامجها المتعلق بإنعاش غزة، عمليات تدخل هادفة مركزة بشكل خاص على دعم سبل العيش وفرص العمل، بالإضافة إلى تعزيز المبادئ التعاونية وتحسين آفاق العمالة للشابات والشبان والأشخاص المعوقين.

٢٢. واستناداً إلى استنتاجات عام ٢٠١٤ التي خرج بها التحليل التشاركي لسلسلة القيم في قطاع صيد السمك وإلى تقييم الاحتياجات المفصل، قدمت منظمة العمل الدولية دعماً تقنياً ومالياً إلى النقابة العامة لصيادي السمك. وتشمل مجالات التدخل تدريب صيادي السمك على المهارات التقنية وبناء القدرات بشأن السلامة والصحة المهنيتين وتقديم الدعم المباشر بشأن مسائل من قبيل إصلاح المراكب واستبدال الأصول.

٢٣. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني إلى الجامعة الإسلامية في غزة، من خلال إدخال التلمذة الصناعية المنهجية وتحسين المناهج الدراسية والارتقاء بمهارات طلاب الهندسة، بمن فيهم النساء والأشخاص المعوقون، من أجل تمكين المتخرجين في المستقبل من تلبية احتياجات القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار.

٢٤. وتزود منظمة العمل الدولية العديد من المنظمات غير الحكومية بتدريب تقني وتدريب على إدارة الأعمال وتطوير المهارات، يستهدف النساء ويرمي إلى تعزيز المبادئ التعاونية.

٢٥. وتقوم منظمة العمل الدولية بدعم عملية دمج قضايا الجنسين في جامعة بيرزيت. وأجرى معهد دراسات المرأة، باستخدام منهجية منظمة العمل الدولية، تدقيقاً تشاركياً في المساواة بين الجنسين، تلته مبادرات لاستثارة الوعي موجهة إلى طلاب وموظفي الجامعة، وذلك بهدف إدماج المزيد من السياسات التي تراعي مسألة الجنسين واستحداث بيئة خالية من العنف القائم على نوع الجنس.

٢٦. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في مجال إجراء دراسة استقصائية عن المساواة في الأجور في قطاع التعليم، بالتنسيق مع وزارة العمل واللجنة الوطنية لتشغيل النساء. وستكون نتائج الدراسة الاستقصائية متاحة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ وستقدم مدخلات بشأن الإجراءات التصحيحية المطلوبة.

رابعاً - الخطوات التالية

٢٧. في ضوء التحديات المستمرة التي يواجهها العمال وعائلاتهم في الضفة الغربية وغزة، فإنّ مجلس الإدارة مدعو إلى دعم المكتب في زيادة تعزيز برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٢٨. وقد ترافق انتهاء الحرب في غزة بوعود لإعادة الإعمار ولكن لم يتم الاتفاق على خارطة طريق لتحقيق الهدف المنشود. ومن المأمول أن تنجح آلية إعادة إعمار غزة وأن يتم تسهيلها من خلال وضع حد للحصار. ولكن، حتى تأتي هذه الآلية ثمارها، لا بد من استئناف عملية السلام ولا بد للجهات المانحة من أن تقوم بدفع المبالغ الكبيرة التي تعهدت بها لإعادة إعمار غزة.

٢٩. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة خلال السنوات الأخيرة، أفضى برنامج العمل اللائق إلى إنجازات ملموسة. فخلال فترة التبليغ، وضعت منظمة العمل الدولية بالتشاور مع الهيئات المكونة، خطة لتنفيذ برنامج العمل اللائق، أدمجت غزة ليس فقط من حيث تدخلات الانتعاش بل أيضاً في عملية بناء المؤسسات مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بالعمل والأبعاد الاجتماعية. ويتمشى ذلك مع ملاحظات المدير العام الواردة في الملحقين بتقريريه المقدمين إلى الدورتين ١٠٣ و١٠٤ لمؤتمر العمل الدولي. وأشار التقرير الأخير إلى أنّه "بغض النظر عن الجهود الآنية لإعادة الإعمار، تحتاج غزة لأن تكون قادرة على الحصول على إمكانيات حقيقية للتنمية الاقتصادية والتجارية، وينبغي أن تتمتع بسبل النفاذ إلى الأسواق في أقرب المناطق المجاورة".

٣٠. وبالتشاور مع الهيئات المكونة، ستجري منظمة العمل الدولية استعراضاً داخلياً لبرنامج العمل اللائق في الفصل الأخير من عام ٢٠١٥. ومن شأن الاستعراض أن يرشد الفترة المتبقية من البرنامج الحالي للعمل اللائق وأن يقدم توصيات للبرنامج المقبل، إلى جانب خطة عمل لتطوير الشراكات مع الجهات المانحة التقليدية والناشئة. وكما أشار إليه المدير العام في تقريره المقدم إلى الدورة ١٠٤ للمؤتمر، سيكون من المهم تذكير الأطراف "*بأهداف العمل اللائق* المترابطة *والمتكافلة*".[١٠]

٣١. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يحيط علماً بهذه التطورات وباستجابة منظمة العمل الدولية من خلال البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي. وهو مدعو إلى دعم برنامج العمل اللائق، بما في ذلك تدخلات الانتعاش في غزة، من خلال الالتزام مع الهيئات المكونة والشركاء الدوليين في السعي إلى إيجاد حلول أطول أجلاً. وأخيراً، مجلس الإدارة مدعو إلى أن يوفر الإرشاد بشأن الخطوات المقبلة لتنفيذ البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي وانعكاسات حشد موارده.

[١٠] التشديد مضاف.